دراسة في صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر

مليكة صديقي
أستاذة مكلفة بالدروس
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر

ملخص

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة ملحة فرضتها التغيرات والمستجدات التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة. ن العولمة جعلت منطق السوق هو السائد وهذا ينطبق خاصة على الاقتصاديات الاشتراكية.ولهذا قامت الجزائر بإجراء عدة إصلاحات شملت كل دواليب اقتصادها، ذلك قصد تهيئته وتحضيره للتحول والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وإن عملية الانتقال ليست بعملية بسيطة بل هي عملية صعبة ومعقدة، هذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذه الورقة.

Résumé

Le passage à l'économie de marché est une nécessité pour s'intégrer à l'économie mondiale notamment pour les ex- pays socialistes. En effet on vit aujourd'hui dans un monde ou les frontières se sont effacées devant le pouvoir du marché. L'Algérie connaît depuis une décennie des mutations profondes de son

paysage économique et social, des réformes ont été appliquées, mais des difficultés et contraintes accompagnent la transition, ce qu'on essayera de montrer à travers cet article.

مقدمة

مع تنامي ظاهرة العولمة أصبح التحرر الاقتصادي والمالي سمة هذا العصر، وأضحى الاندماج في السوق العالمية ضرورة ملحة وحتمية لا يمكن الهروب منها ، هذه السوق لا تعترف بالحدود الجغرافية، جعلت منطقها أقوى من منطق الدول مما أدى بالبعض إلى القول أن العولمة هو انتصار الاقتصاد على السياسة La suprématie de l'économique sur la politique تحكمها قوانين وتشريعات تسنها منظمات وهيئات دولية وهدفها هو نشر مبادئ اللبرالية والسوق الحرة، والتي في رأي مصمميها هي الكفيلة بالتخصيص الأمثل للموارد، ومن أهم هذه المنظمات الثالوث المتمثل في (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة).

من هنا أصبح لازما على كل دولة أن تحاول أن تفرض وجودها، بالعمل على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإلا فستصبح سوقا للاستهلاك وتصريف منتجات الغير طالما أن كل الأشكال التقليدية لحماية الإقتصادات الوطنية (الرسوم الجمركية، نظام الحصص) تقلصت فعالياتها، وإيمانا منا بهذه الحتمية، تسعى الجزائر إلى مواكبة التحولات والتغيرات التي تحدث على المستوى العالمي، خاصة وأنها تنتمي إلى الدول التي انتهجت التخطيط المركزي الذي لم يصبح مجديا في ظل الانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى مشكل الديون الخارجية الذي قادها إلى طرق أبواب صندوق النقد الدولي وطلب إعادة جدولة هذه الديون .

تتبع الجزائر اليوم سياسة إصلاحات واسعة مست كل دواليب الاقتصاد، سواء تعلق الأمر بالجوانب المالية، النقدية، الصناعية، الزراعية، التنظيمية، التشريعية والمؤسساتية .

إن وتيرة الإصلاحات ما فتئت تتصاعد، ذلك منذ نهاية الثمانينات أي منذ إصلاحات المؤسسة العمومية والقطاع البنكي بداية من 1988، مرورا ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي المفروضين من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واللذين لعبا دورا كبيرا في تحضير الأرضية للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

إن التحول من نمط اقتصادي إلى نمط اقتصادي آخر أي الانتقال من الاقتصاد المسير إداريا إلى اقتصاد السوق سيرافقه وبدون شك الكثير من الصعوبات والمعوقات وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذه الورقة التي نتناول فيها الصعوبات المترتبة عن الانتقال على المستوى الكلي (مستوى السياسات النقدية والمالية) أو على المستوى الجزئي (الأسعار، الخوصصة) .

من الخـــطـــة إلى السوق

اتبعت الجزائر النهج الاشتراكي لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وقد حققت مستويات نمو مرتفعة في السبعينات بمعدل يقارب 07 بالمائة لكن في بداية النصف الثاني من الثمانينات، عرفت البلاد أزمة مالية خانقة، إذ شهدت مداخيلها من العملة الصعبة سقوطا حرا قيمة وحجما [1] ، الأمر الذي جعلها تفكر في تغيير نمط تسيير اقتصادها لذا بادرت الجزائر في سنة 1988 إلى القيام ببعض الإصلاحات سيما فيما يخص المؤسسة

العمومية والقطاع البنكي [2] وألزمت بالعمل بمبادئ الربحية والتجارية .فقد كانت المؤسسات العمومية ولأكثر من عقدين تعتمد على بنوك الدولة لتمويلها، كما كانت البنوك بدورها شبابيك مفتوحة لتقديم السيولة إلى المؤسسات، أما البنك المركزي الجزائري [3] فكان يقوم بإعادة تمويل البنوك عن طريق إعادة الخصم دون تحديد سقف لذلك، غير أن هذه الإصلاحات لم تجد الوقت الكافي لتطبيقها، لتدخل الجزائر دوامة الديون الخارجية في بداية التسعينات بعد أن أصبحت خدمة الديون تلتهم ¾ مداخيلها من العملة الصعبة، مما اضطرها إلى إمضاء اتفاقية إعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي، وقامت بتطبيق برنامج تثبيت لإعادة التوازن إلى المجمعات الاقتصادية الكبرى (ميزان المدفوعات، الميزانية العمومية) كما طبقت برنامج إصلاح هيكلي الذي امتد من 1995 إلى 1997 الذي نص على التحرير الكامل للاقتصاد عن طريق :

- تحرير الأسعار و رفع الدعم عنها .
- تحرير التجارة الخارجية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية .
- انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية .

أي باختصار تحضير الأرضية المناسبة لفتح الاقتصاد الوطني بإزالة كل الحواجز وكل أشكال التدخل من طرف الدولة وترك الاقتصاد لميكانيزمات السوق أي التحول إلى ما يسمى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق.

إن هذا الانتقال أو التحول أحدث زعزعة قوية في المجتمع الجزائري لأن الأعوان الاقتصاديين والمؤسسات العمومية والخاصة لم

تكن مهيأة لمثل هذه التغيرات (مثل عدم تدخل الدولة، انفتاح السوق للمتعاملين الأجانب) [4] .

I. مفهوم اقتـــصاد السوق

تتردد منذ سنوات عديدة كلمة اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر فما هي السوق :

إن السوق هي السيرورة التي تجعل قرارات الأفراد المرتبطة باستهلاك مختلـــف السلع والخدمات وقرارات المؤسسات المرتبطة بإنتاج السلع تخضع لآلية السعر [5]

ويعرف أيضا بأنه الميكانيزم الذي يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد، مما ينبغي توفر مستوى عال من المنافسة [6] إذن اقتصاد السوق هو اقتصاد تحكمه قوانين كالعرض والطلب والمنافسة ، لكن المفهوم لا يحدد طبيعة الملكية لوسائل الإنتاج أي لا يعني أن اقتصاد السوق هو بالضرورة اقتصاد رأسمالي [7]

إذ نلاحظ وجود قطاع عمومي قوي في بلدان أوروبا الغربية (فرنسا، بريطانيا) بعد الحرب العالمية الثانية، لأن الضرورة استدعت انتقال الملكية وتواجدها بيد الدولة، أما في السنوات الأخيرة فتم ربط مفهوم اقتصاد السوق بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمشاركة، فالحرية الاقتصادية تعني أيضا الحرية السياسية .

II. أهم خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص نلخصها فيما يلي :

1- **الطابع الريعي للاقتصاد** : تعتبر المحروقات أهم مصدر للعملة الصعبة إذ تتجاوز 95 بالمائة من إجمالي مداخيل البلاد، وهذا ما ينعكس حتما على الميزانية العمومية ، إذ تساهم الجباية البترولية بمتوسط 60 بالمائة مقابل 40 بالمائة للجباية العادية [8] ، فالجزائر لا يمكن أن تؤثر على السعر الذي يتحدد في أسواق تحكمها قوانين العرض والطلب التي تتبع بدورها الظروف الاقتصادية للدول الصناعية أو الأوضاع السياسية الأخرى، فالجزائر آخذة للسعر(.Price - Taker) مما يجعل الاقتصاد الوطني غير قادر على تحمل الصدمات الخارجية والمتمثلة خاصة في انهيار أسعار النفط .

2- **عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الصدمات الخارجية** :نظرا لضعف هيكلته المتمثلة في اعتماده على مصدر واحد في صادراته (المحروقات). مع العلم أن قوة أي اقتصاد كان يكمن في مدى سرعة استجابته للتغيرات والأزمات والهزات الخارجية .

3- **عدم مرونة بنية الواردات** : اعتمدت الجزائر في عمليتها التنموية على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى واردات هامة، فالجهاز الإنتاجي كان يعتمد على الواردات بنسبة تتجاوز 80 بالمائة والتي لا يمكن تقليصها، كما تستورد الجزائر بمعدل مليارين من الدولارات من المواد الغذائية [9] .

4- **ضعف مردودية الاستثمارات** : رغم الأموال الطائلة التي صرفت من أجل تحقيق التنمية الصناعية ، إلا أن الاقتصاد الجزائري على العموم يعرف أزمة آداء، مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى تطهير المؤسسات العمومية، وقد تم إنفاق مبالغ باهضة قدرت بحوالي 1000مليار دينار ويرى البعض أن عملية التطهير هي إعادة نظر هيكلية وتنظيمية للاقتصاد العمومي (10) .

5- **قطاع مالي وبنكي لا يستجيب للتغيرات** : لقد أدى التسيير الموجه للاقتصاد بصفة عامة والجانب المالي بصفة خاصة (تسيير معدلات الفائدة، توزيع القروض) إلى إضعاف النظام البنكي العمومي الجزائري (11) ، ولهذا تم إعـــادة النظر في تسيير البنوك العمومية التي أعيدت رأسملتها (Recapitalisation) لتسلم إلى واقع السوق .

ولهذا يرى المستثمرون أن الإقبال الضعيف على السوق الجزائرية يعود إلى وجود نظام مالي ونقدي غير كفء .

6- بالإضافة إلى كل ما سبق ، نلاحظ وجود تشريعات وقوانين ثقيلة في كل المجالات تقريبا .

III. صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق

بعد العرض السريع لأهم مميزات الاقتصاد الجزائري تتضح لنا ضرورة تسريع عملية الإصلاح الاقتصادي للاندماج في الاقتصاد العالمي بوضع الأطر والتشريعات اللازمة، خاصة وأن الجزائر قد أمضت بالأحرف الأولى على اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي لإقامة منطقة تبادل حر كما تتفاوض حاليا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

ورغم استقرار المجمعات الاقتصادية الكبرى، إلا أن هناك صعوبات تعوق عملية التحول والتي نلخصها في الجانب الكلي والجزئي للاقتصاد. فبالنسبة إلى الجانب الجزئي نراه خاصة في جانبي السعر والخوصصة.

أ- **الرجوع إلى حقيقة الأسعار** : يلعب السعر في الإقتصادات الحرة أو اقتصاد السوق دورا هاما، إذ يعكس التكاليف الاقتصادية ومشكلة الندرة، فهو يسمح بالتخصيص الأمثل بين الموارد المحدودة والحاجات اللامتناهية .

فمنذ تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، تم تحرير كل الأسعار تقريبا، أي أن الأسعار لم تعد توضع وتحدد بقرارات إدارية، وإنما تحددها المؤسسات المنتجة مباشرة وفق آليات السوق ، و يعتبر تحرير الأسعار جزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي، لأن تقييدها يفرز هياكل أسعار غير واقعية، تختلف اختلافا كليا عن مثيلاتها في العالم، أي عدم وجود كفاءة في تخصيص الموارد مما يؤدي إلى هدرها ،وهو ما ينعكس سلبا على الاقتصاد ككل .

وما يقال عن أسعار السلع والخدمات ينطبق أيضا على أسعار الفائدة التي تعكس الترابط بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية، وأسعار الصرف التي تعكس فروقات الأسعار بين السلع المحلية والسلع المستوردة .

ب- **الخوصصة أو انتقال الملكية** من الدولة إلى الأفراد تعتبر الخوصصة أهم بند في برنامج التكييف الهيكلي ذلك أن تحويل القطاع العمومي عن طريق الخوصصة هدفه هو تحويل الاقتصاد وتوجيهه نحو

عصرنة الجهاز الإنتاجي، وخاصة المساهمة في الحفاظ عليه، لأن الخوصصة ليست هدفا في حد ذاتها لكنها عملية تهدف إلى تخصيص الموارد [12] .

إن فتح رأسمال المؤسسات أو التنازل عنها يحرك العملية الاستثمارية شريطة توفر التشريعات اللازمة لحماية المستثمرين من جهة وحماية المصالح الاقتصادية للبلاد من جهة أخرى .

أما بالنسبة إلى الجانب الكلي، فالتحول يظهر خاصة في كل ما يتعلق بالسياسة النقدية والمالية .

كان القطاع المالي يخضع للتخطيط المركزي باعتباره أداة لتمويل الاستثمارات العمومية التي تقرها الخطة المركزية مما أدى إلى سيطرة الدائرة الحقيقية على الدائرة المالية، فكانت النقود حيادية أي أن التغير في عرض وطلب النقود ليس له أي تأثير على المتغيرات الاقتصادية وخاصة على التضخم، فلم تكن هناك سياسة نقدية، فالنقود كانت محددة خارج أدوات ووسائل البنك المركزي، كما لم تكن هناك سوقا مالية، فالبنوك لم تكن تلعب دورها كوسيط مالي، مما أدى إلى سيادة معدلات فائدة حقيقية سلبية (أقل من معدل التضخم) ونظرا لتوفر السيولة، اتجه المسيرون إلى المشاريع التي تتطلب رأسمال كبير .

ونظرا لكون سعر الصرف يتحدد إداريا، تم انفصال السوق الجزائرية عن السوق العالمية، بالإضافة إلى ضعف تواجد الدولة في الحياة الاقتصادية (Faible Bancarisation) ولأن البنوك هي القلب النابض

للإقتصادات الحرة ، فإن تحول هذا القطاع وعصرنته ضرورة لا يمكن التهاون فيها .

كما أن تدخل الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية (الدعم والضرائب) وارتفاع معدلات التضخم نتيجة السياسة المتبعة في مواجهة عجوزات الميزانية لا يعبر عن التكلفة الحقيقية .

IV. الدور الجديد للدولة

يعتبر انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وتحرير المبادرة الفردية ورفع كل العراقيل عن الأفراد والخواص من أهم من تطالب به، بل وتصر عليه المنظمات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) وحتى الدول الصناعية التي تتعامل مع هذه البلدان ، إذ غالبا ما تتهم الدولة بتبذيرها للموارد عن طريق تغطية عجوزات القطاع العمومي أو التمادي في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية .

نلاحظ في السنوات الأخيرة بعض الأصوات المطالبة بضرورة ترك المسائل الاقتصادية لمنطق السوق، وبدور أقل للدولة (Etat Minimum). لكن انسحاب الدولة كمنتج ومالك لوسائل الإنتاج لا يعني زوالها، فالدولة مطالبة بلعب دور هام باستعمال ميكانيزمات الضبط (Régulation). إن تواجد الدولة في الحياة الاقتصادية لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الواقع الخاص لكل منها وخاصة الإطار العام لاقتصادها في ظل عولمة الأسواق وترابط الإقتصادات الوظعية [15]

الخاتمة

مما سبق يمكن أن نستخلص أن تحول أو انتقال الاقتصاد الجزائري من التسيير الإداري إلى اقتصاد السوق أمرا ضروريا لا يمكن الهروب منه، لأن عولمة الأسواق جعلت منطق السوق هو الأقوى، ولا يمكن لأي دولة أن تغلق حدودها التي ذابت واضمحلت، لذا قامت الجزائر بانتهاج جملة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لمواكبة المستجدات والتغيرات وللاندماج في الاقتصاد العالمي، غير أن هناك ثمة صعوبات وعراقيل مختلفة تقف في وجه هذه الإصلاحات، إلا أنه يجب العمل على تجاوزها لتأهيل الاقتصاد الجزائري وتحضيره ليستجيب إلى متطلبات العولمة .

الهوامش

1- انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 10 دولارات للبرميل ، بالإضافة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي .

2- لأول مرة تم التفكير في تطبيق القانون التجاري على المؤسسة العمومية .

3- يسمى اليوم بنك الجزائر .

4- BELMIHOUB , M . C : " Gouvernance et rôle de l'Etat entre exigences et résistances", revue IDARA , N 21 , 2001 P.7

5- BEGG , FISHER , DORNBUCH Macro Economie , 2eme édition , paris , 2002 , P.9

6- BURGENMEIR, B , Analyse et politiques économiques , 5eme édition , économica , p.477

7- SADOUDI : " Réforme et développement en Algérie " Revue D'économie et de Statistique , N° 2 Année 2003.

8- قدي عبد المجيد : مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص148 .

9- تستورد الجزائر أيضا 500 مليون دولار منه الأدوية ، تقريبا نفس المبلغ من الحليب .

10- SADOUDI 0PCIT , P21

11- SEKAK , R : pas de compromis possible avec la transparence, revue Algérie – entreprise N3, P17

12- TEMMAR , l'économiste d'Algérie , semaine du 2 au 14 janvier 2002

13- DJOUDI KARIM :" Evolution du système financier " revue Algérie entreprise avr-mai 2002, N°3, p.13

14- في السنة 1990، 50 بالمائة من الكتلة النقدية كانت خارج القنوات البنكية (170 مليار دينار) .

15- BELMIHOUB , MC . OP.CIT , P.9

المـــراجع

01- Begg Fisher dornbush : macro-économie 2eme édition , paris 2002, p .9

02- Belmihoub , M.C : "Gouvernance et Rôle économique et social de l'etat entre exigences et résistances" , vol 11, N°21 , Année 2001 , IDARA .

03- Burgenmeier : B : Analyses et politiques économiques, 5eme édition , économica , 2002 , P.477

04- Blanchard , cohen : marco-économie, édition pearson éducation, 2002 .

05- Montoussé, M : nouvelles théories économiques, BREAL, 2002.

06- Sadoudi : Réforme et développement en Algérie revue d'économie et de statistiques , INPS, N°2 , 2003

07- Algérie-entreprise : revue algérienne de l'économie et de l'entreprise, Avril,mai, Année 2002 , N°3

08- L'économiste d'Algérie: semaine du 02 au 14 janvier 2002.

09- قدي عبد المجيد : مدخل إلى السياسات الإقتصادية، ديوان المطبوات الجامعية، الجزائر، 2003 .

10- عطية عبد الواحد : تحول الدولة الاشتراكية إلى الرأسمالية الأسـباب والمشكلات ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1997